بعد تعديات وجرائم الحوثيين

كفاح حكومي يمني للحفاظ على الاقتصاد من مخاطر الانهيار الشامل

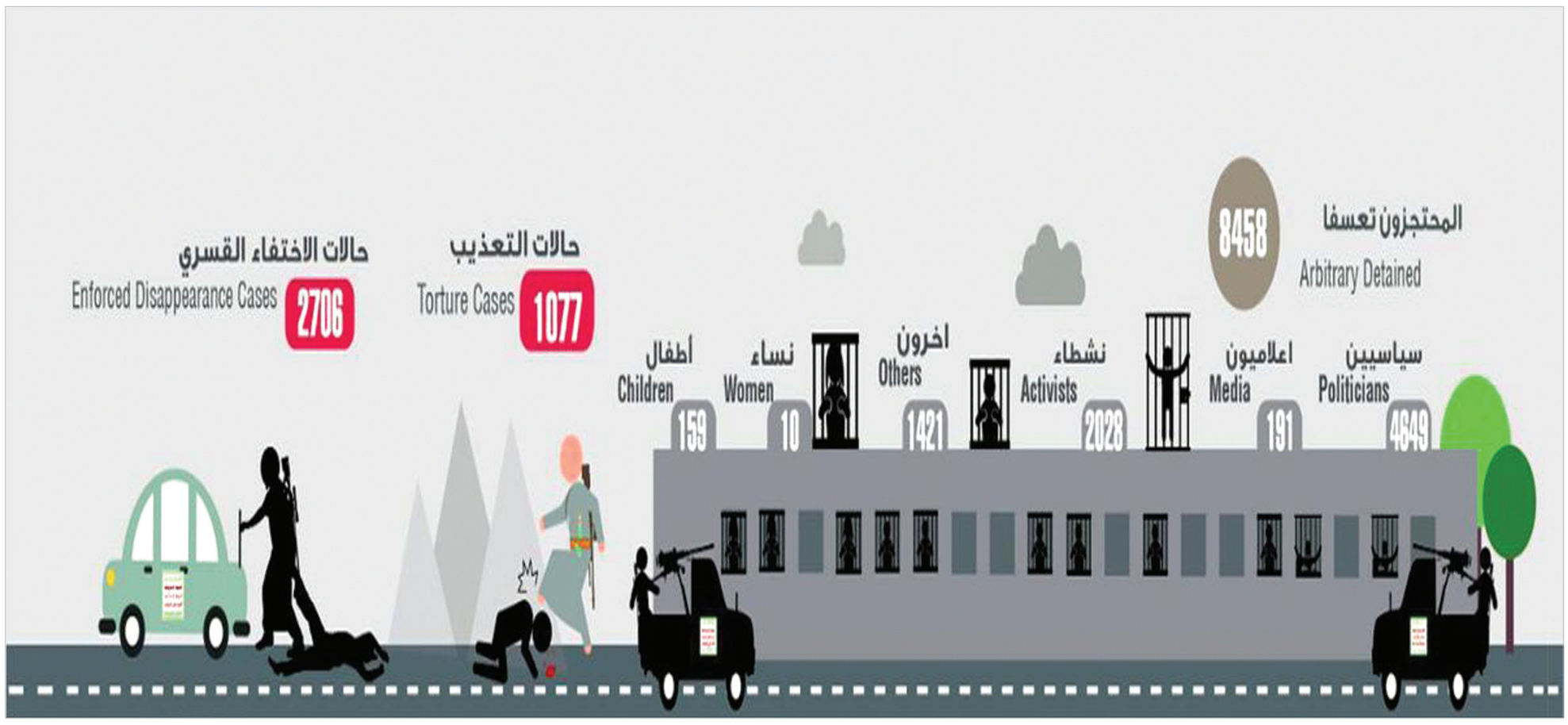

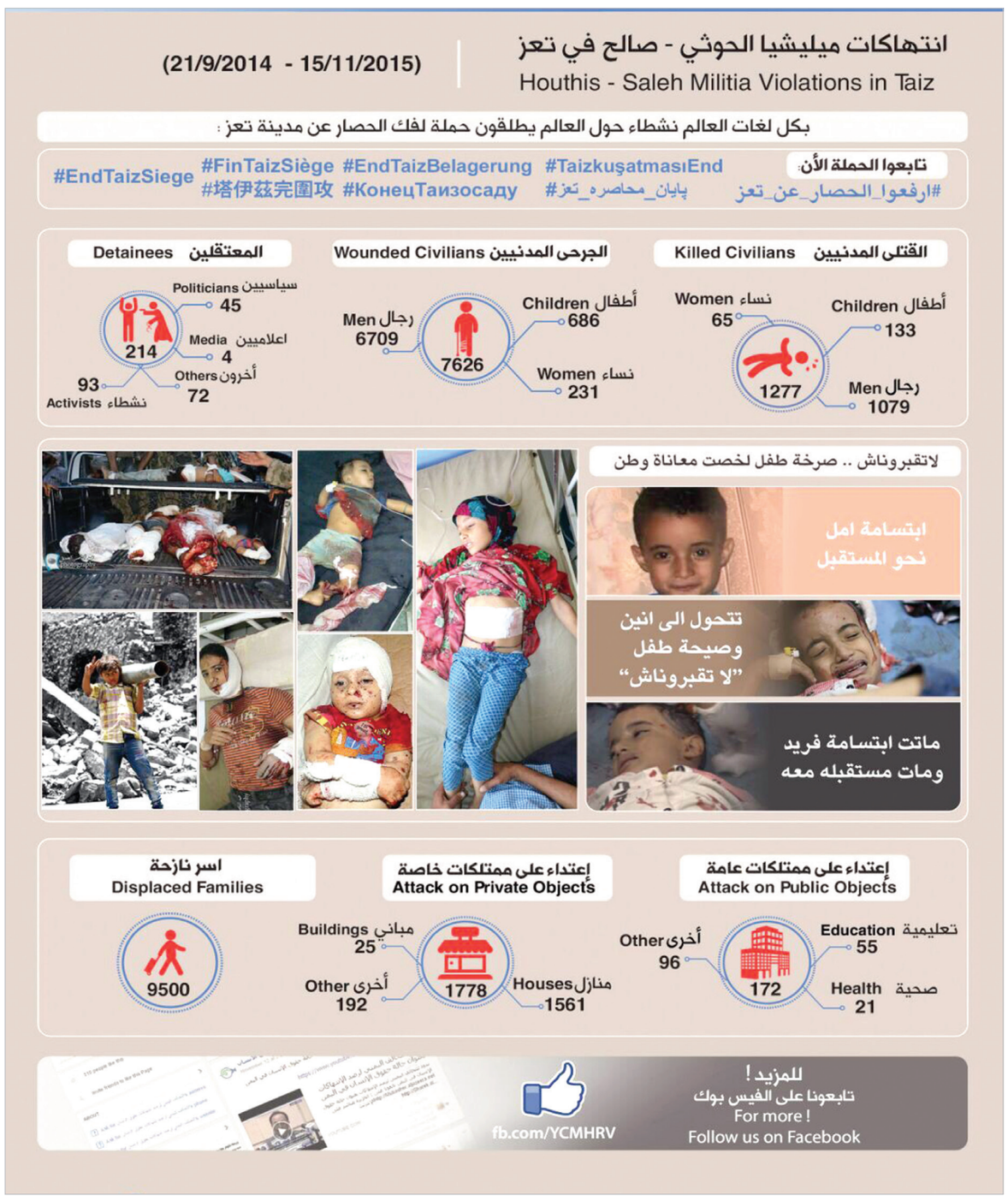

جدة - البلاد

تكافح الحكومة اليمنية ، إلى جانب معركتها في استكمال استعادة الدولة المختطفة من مليشيا الحوثي وصالح الانقلابية، للحفاظ على الاقتصاد الوطني من مخاطر الانهيار الشامل، الذي ينذر بتداعيات كارثية على حياة ومعيشة ٢٦ مليون يمني .

تدهور الاقتصاد :

وتسبب الانقلاب الذي نفذته مليشيا الحوثي وصالح على السلطة الشرعية بقوة السلاح أوائل العام الماضي، وسيطرتها على مؤسسات الدولة وشن الحروب ضد اليمنيين في مختلف المناطق ، والعبث بالموارد العامة في تدهور أوضاع البلد الاقتصادية والاجتماعية تدهورا شديدا، وهو ما تحاول الحكومة من خلال تنفيذ إجراءات تلافي المصير الكارثي جراء استمرار هذا التدهور.

هدر الاحتياطي:

وفي هذا الإطار أصدر الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي في ١٨ سبتمبر الماضي، قرارا جمهوريا بنقل البنك المركزي اليمني الى العاصمة المؤقتة عدن وتغيير مجلس ادارته، في خطوة إنقاذية من استمرار تبديد وهدر المليشيا الانقلابية للاحتياطي النقدي وتسخيرها لتمويل حربها ضد اليمنيين، مستغلة تواجد إدارة البنك في العاصمة صنعاء التي لازالت تحت سيطرتها وبحسب بيانات حكومية، فان احتياطي البلاد من النقد الأجنبي تراجع من ٥,٢ مليار دولار عشية اجتياح الحوثيين للعاصمة صنعاء قبل عامين، ليصل إلى أقل من ٧٠٠ مليون دولار في أغسطس الماضي، وهي ما تبقى من الوديعة السعودية البالغة مليار دولار.

سحوبات نقدية :

وذكر محافظ البنك المركزي اليمني الدكتور منصر القعيطي ، أن السحوبات النقدية غير القانونية من قبل الحوثيين من خزائن البنك المركزي في صنعاء والحديدة بلغت نحو (٤٥٠) مليار ريال يمني أي بما يعادل (١,٨ مليار دولار أمريكي) خلال فترة الـ ١٨ شهراً الماضية ، مشيرا إلى أن الحكومة سعت طيلة فترة الحرب من أجل تغليب المصلحة الوطنية والحفاظ على حيادية واستقلالية البنك المركزي، ووضع حد لتبعات الحرب القائمة على الاقتصاد الوطني ومعيشة السكان، لكن لم تكن هناك استجابة كافية واستمر البنك يمارس أعماله غير القانونية في ظل سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء وبقاء المنظومة المالية والمصرفية تحت هيمنتهم.

إنقاذ الاقتصاد :

وكثفت الحكومة اليمنية مؤخرا من تحركاتها وفق عدة خيارات لإنقاذ اقتصاد اليمن، بينها سحب عمليات البنك المركزي من سيطرة وعبث المليشيا الانقلابية، عقب انتهاكهم للهدنة الاقتصادية التي رعتها الامم المتحدة والمجتمع الدولي والمرتكزة على ضمان حيادية واستقلالية عمل البنك المركزي.

مؤشرات اقتصادية كارثية :

وانكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اليمن من ١٣,٣ مليار دولار عام ٢٠١٤ إلى ٨ر٧ مليار دولار عام ٢٠١٥، أي بحوالي – ٣٤,٦٪ العام الماضي، ويتوقع البنك الدولي ان يزداد الانكماش عام ٢٠١٦ بحوالي ٤ ٪. ويعزو تقرير رسمي أسباب هذا الانكماش الكبير الى آثار الحرب التي أشعلتها المليشيا الانقلابية عقب سيطرتها على الدولة، وتعليق دعم المانحين لليمن الذي بلغ حوالي ٧,١ مليار دولار خلال الفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٤ ، وتجميد البرنامج الاستثماري العام ، فضلا عن تعثر إنتاج النفط الخام وتوقف الصادرات النفطية وغير النفطية وتقييد الواردات من الخارج.

عجز الموازنة :

وجراء ذلك تراجعت الإيرادات العامة للدولة بنسبة ٥٣,٧ ٪ خلال العام الماضي، وقفز عجز الموازنة الصافي إلى ما نسبته –١٥,٤ ٪، من الناتج المحلي الإجمالي متجاوزا الحدود الآمنة، وبنسبة ارتفاع تقارب ثلاثة أضعاف العجز المسجل عام ٢٠١٤م قبل الانقلاب والبالغ – ٤,٧ ٪.

فجوة تمويلية :

وتقدر الفجوة التمويلية للموازنة للعام الجاري بحوالي ٥,٨ مليار دولار، في حين ارتفع إجمالي رصيد الدين العام من ٢٢,١ مليار دولار عام ٢٠١٤، إلى ٢٥,٩ مليار دولار عام ٢٠١٥، وبما يمثل ٦٥,٥ ٪ و٩٤,٤ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي.

الدين العام:

ويشكل الدين العام الداخلي النسبة الأكبر، حيث ارتفع رصيده من ١٤,٨ مليار دولار عام ٢٠١٤ إلى ١٩ مليار دولار عام ٢٠١٥، واستحوذت مدفوعات الفائدة على الدين المحلي ما يقارب ثلث النفقات العامة (٢٩,٩٪) عام ٢٠١٥، وهذا يعني مزيدا من رصيد وأعباء الدين العام على الاقتصاد اليمني والأجيال القادمة.

نصيب الفرد :

وفي مسار مواز، كشف تقرير المستجدات الاقتصادية في اليمن، عن انخفاض نصيب الفرد اليمني من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث يقدر بحوالي ٣٢٦ دولار للفرد فقط عام ٢٠١٥، بعد ان كان ٧٢٣ دولار للفرد عام ٢٠١٠.. ووصف التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي ذلك الانخفاض بأنه وصل إلى "مستويات مقلقة"، مما يعني انزلاق مزيد من السكان تحت خط الفقر وارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي المرتفع أصلا، والمزيد من انتشار سوء التغذية بين الأطفال.

زيادة التضخم:

وبلغ معدل التضخم السنوي حوالي ٣٠ ٪ في عام ٢٠١٥م، ويُتوقع زيادته بصورة أكبر مع استمرار ضعف أداء المالية العامة، وفقا لتوقعات البنك الدولي، كما تدهورت القوة الشرائية للعملة الوطنية، مع ارتفاع سعر الصرف الموازي للدولار مقابل الريال اليمني بحوالي ٤٠ ٪ في نهاية أغسطس ٢٠١٦ مقارنة بما كان عليه مطلع العام الماضي .

مرحلة حرجة :

وفي تعليق على تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية في اليمن جراء الانقلاب، أكد وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد الميتمي، ان اقتصاد البلاد دخل بالفعل مرحلة حرجة هي أقرب إلى غرفة الإنعاش، حيث انهارت الخدمات الأساسية وانكمش النشاط الاقتصادي واختفت المشتقات النفطية وتصاعدت أسعار السلع وانتعشت الأسواق السوداء وخاصة للمشتقات النفطية وأسعار الصرف. وأفاد ان الحكومة وأمام هذا المشهد الاقتصادي المريع تحاول إنقاذ اقتصاد البلاد من هذا المصير الكارثي، حيث شرعت في إعداد برنامج لإعادة الإعمار والتنمية والتعافي الاقتصادي بالتعاون مع شركاء التنمية، واستكملت الأطر المؤسسية لهذا البرنامج. ودعا وزير التخطيط ، المانحين لاستئناف دعمهم لليمن والذي يعتبر مصدرا من مصادر النقد الأجنبي ، وساهم تعليقه من طرف المانحين الإقليميين والدوليين في تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.. مؤكدا أن دعم المانحين ساهم بصورة ملموسة في استقرار الموازين والمؤشرات الاقتصادية الكلية في عدة فترات ومنها احتواء عجز الموازنة العامة واستقرار سعر صرف الدولار وتراكم الاحتياطيات الخارجية من النقد الأجنبي.

لتخفيف الضغط على الموازنة العامة

مصر تخفض دعم المحروقات ومخاوف من تضخم حاد

القاهرة - وكالات

قررت السلطات المصرية رفع أسعار المحروقات والمواد البترولية بعد ساعات من قرار البنك المركزي المصري تحرير سعر صرف الجنيه المصري في مقابل الدولار والعملات الأجنبية الأخرى.

وقال مصدر بوزارة البترول المصرية إنه تقرر رفع أسعار المحروقات والمواد البترولية ممثلة في البنزين والسولار وغاز السيارات بنسب تتراوح بين ٣٠٪ إلى ٤٧٪ بدءا من الجمعة.

وتأتي هذه الخطوة جزءا من إجراءات التقشف التي يطالب بها صندوق النقد الدولي لمنح مصر قرضا بقيمة ١٢ مليار دولار على مدى ثلاث سنوات.

وبحسب المصدر، سيرتفع بنزين ٨٠ إلى ٢,٣٥ جنيه للتر بدلا من ١,٦ جنيه وبنزين ٩٢ إلى ٣,٥ جنيه للتر بدلا من ٢,٦ جنيه، والسولار إلى ٢,٣٥ جنيه للتر من ١,٨ جنيه.

كما سيرتفع سعر غاز السيارات إلى ١,٦ جنيه للمتر المكعب من ١,١ جنيه، فيما تصل أسطوانة الغاز للمنازل سعة ٥ كيلوغرام إلى ١٥ جنيها بدلا من ثمانية جنيهات.

وهذه هي المرة الثانية التي ترفع فيها مصر اسعار الوقود في السنوات الأخيرة، ففي عام ٢٠١٤ ارتفعت هذه الاسعار الى نحو ٧٨ في المئة لتخفيف الضغط على الموازنة العامة.

وكانت الحكومة المصرية أعلنت في عام ٢٠١٤ عن خطة لخفض دعم الطاقة الذي يستهلك ٢٠٪ من الموازنة العامة، بحيث يتم التخلص من دعم الطاقة تماما في فترة تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات، لكن انخفاض اسعار النفط عالميا أخر قرارها منذ ذلك التاريخ.

وكان البنك المركزي المصري حرر صباح الخميس سعر صرف الجنيه المصري في مقابل الدولار بحيث أطلق الحرية للبنوك العاملة في مصر لتحديد سعر الصرف من خلال آلية الإنتربنك للتعامل بين البنوك.

وتأمل السلطات أن يساعد تحرير سعر صرف الجنيه المصري على تعزيز الاقتصاد. لكن ثمة مخاوف من أن يؤدي القرار إلى ارتفاع حاد في تكاليف السلع المستوردة.

وكان مسؤولون مصريون توصلوا إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي في أغسطس/ آب الماضي للحصول على حزمة المساعدات لكن وفقا لشروط تشمل سلسلة من الإصلاحات.
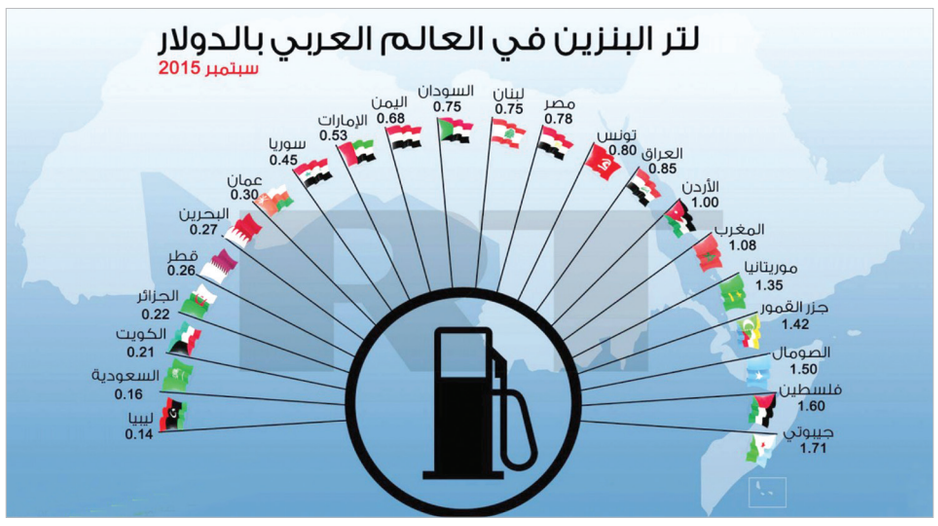
وقالت مديرة صندوق النقد الدولي، كريستين لاغارد، حينها إن مصر مطالبة باتخاذ إجراءات متعلقة بسعر الصرف والدعم الحكومي لضمان حصولها على قرض بقيمة ١٢ مليار دولار على ثلاث سنوات.